النحو في قراءة أبي السمّال العدوي

م. عباس علي إسماعيل
جامعة كربلاء- كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

The Conclusion:

Abu al - Samal Al - adawi was Qa'nab ibn Hilal ibn Abi Qa'nab al Basri al –adawi,Some works that were written about him made errors about his nickname for they called him "Abi al - Samak. The information that reached us about him was very little and limited and was almost inadequate. The writer al - Thahubi was considered the best who wrote about him, for he mentioned information related with his life and was never mentioned before.He had a doctrine in reading the Quran. He did not follow other readers as abu Zaid al - Ansari narrated about him. They returned his method to the second calipha Omar ibn al Khatab. He lived during the period of brilliant names in the aspects of grammar and reading. He was well - aquainted with the frequent grammatical questions in his age. He died about 160 for al -hijra. His reading was identical with that of the public in prominent aspects as moulding, while the variation between them was in parsing.A quick glance in the two readings made clear to me that the variation was restricted in al Rafu' and al Nasb. I did not find for him Reading in al Kasr. There is only one word in Sura of al - Ahzab , read by Abu al Samal with al Kasr on the intention of Jazim, while it came with al Fath in the reading of most people.His variation in reading does not depend on the syntactical movements, nut his non confirming is represented in a prominent side in names, verbs and grammar words. The variation between both readings on two things: changing the method progressively and regressively and making what is a noun of the letter a verb.What includes in changing the verb in his reading some verbs in passive or active forms that differs from the reading of most people. This variation in reading led to three forms:confirming various words in the people's reading and sometimes by adding a further letters not included others writes

المقدمة:

اتجه البحث اللغوي الحديث إلى العناية بدراسة القراءات القرآنية ، لصلتها الوثيقة بدراسة اللهجات العربية القديمة، فهي عند المحدثين احدى الاسس التي تبنى عليها دراسة هذه اللهجات، نظراً لاشتمالها على خصائص صوتية ، واخرى نحوية وصرفية تعود إلى بعض القبائل العربية القديمة . ومن هنا يمكن القول : إن تعدد صور القراءة في بعض المفردات القرآنية إن هي إلاحالة عاكسة للصراع اللغوي بين هذه اللهجات في الجزيرة العربية قبل الاسلام وبعده .وهي فضلاً على ذلك دراسة لجانب شديد الصلة بكتاب العربية الأول ، والمعجزة الكبرى الخالدة على مر الزمان كتاب الله عز وجل ، فالعمل فيها عمل صالح تطيب به النفس، والجهد فيها هين على ثقله ، والمعاناة فيها محببة على أذاها . وللقراءات بشتى انواعها علاقة وثيقة بعلم النحو . ومن يتتبع ما ورد منها في كتب النحو، وما دار من كلام بين النحويين استدلالاً بها ، أو رفضاً لها ، أو جدلاً حولها يدرك أن اثرها في هذا العلم قد ظهر جلياً في اراء النحويين ومواقفهم من القواعد النحوية ، فتكونت بذلك ثروة ضخمة من الاراء ملأت كتب النحو والتفسير ، فضلاً على كتب معاني القرآن واعرابه . ثم إن القراءات بما اثارته من حوار وجدل ، قد شحذت الهمم والعقول للمناقشة والتحليل .وهذا البحث يتناول دراسة النحو في قراءة ابي السمال العدوي ، عبر دراسة اهم ظاهرة نحوية في قراءته واوضحها، هي الخلاف بين قراءته وقراءة الجمهور على الحركة الاعرابية .وحرص البحث ايضاً على دراسة ظاهرة نحوية أخرى ، ابرزتها قراءته ، ولكنها كانت أقل ظهوراً من الظاهرة الأولى ، وهي اختلاف قراءة الاسماء والافعال والادوات . وقد صدرت البحث بتمهيد ، عرضت فيه بايجاز ما يتصل بحياة ابي السمال ، ولا سيما أن ما يتصل بحياته من الاخبار كان قليلاً ومحدوداً ، ولا يكاد يشفي الغليل ، واجملت في الخاتمة النتائج التي تحصلت لي من دراستي لقراءته . وفقنا الله لخدمة كتاب الله العزيز ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد :

نظرة موجزة في حياة أبي السمال العدوي

كثيرة الكتب التي عنيت بتراجم القراء ، ولكن حصة ابي السمال لم تكن موجودة في كثير منها، فالقلة القليلة منها هي التي ذكرته ، واشارت إلى شيء من سيرته ، وهي على قلتها ما كانت تذكره بأكثر من اربعة أسطر أو خمسة ، والمعلومات فيها متشابهة ، فقد

كان اللاحق منها ينقل عن سابقه . ولعل الذهبي (ت 748هـ) كان أفضل من ترجم له ، إذ ذكر معلومات تتصل بحياته ، لم تكن موجودة في الكتب الاخرى التي ترجمت له . وابو السمال ينطق بفتح السين وتشديد الميم وباللام ، وبعض المؤلفات التي ترجمت له ، قد أخطأت في كنيته ، فكانت تكنيه بأبي السماك[1] ، والصحيح ما ذكرناه ، وهو أبو السمال ، واسمه قعنب بن هلال بن أبي قعنب البصري العدوي[2]، والقعنب في اللغة : القدح الضخم الغليظ[3] . وقد جعل الذهبي أبا السمال في الطبقة الرابعة من القراء ، وكان عددهم ستة وعشرين قارئاً ، منهم ثلاثة من القراء السبعة ، وهم : أبو عمرو بن العلاء(ت 154هـ) ، وحمزة بن حبيب الزيات (ت156هـ)، ونافع بن ابي نعيم (ت 169هـ) ، واثنان من القراء العشرة ، وهما : ابن محيصن (ت123هـ) ، والاعمش[4](ت148هـ) . وكان لأبي السمال مذهب في قراءة القرآن الكريم ، خالف فيه جمهور القراء، ولذا عدوا قراءته من القراءات الشاذة [5]. وقد روى عنه هذه القراءة ابوزيد سعيد بن ثابت الانصاري (ت215هـ) ،ورواها عن ابي زيد فيما بعد كل من خليفة بن الخياط ، ومحمد بن يحيى القطعي[6]. ويذكر الذين ترجموا لابي السمال انه تلقى القراءة على هشام البربري وعباد بن راشد، وهذان الرجلان المجهولان قد اخذا القراءة عن الحسن البصري (ت110هـ) الذي تلقى القراءة عن سمرة بن جندب ، وهذا الاخير قد اخذ القراءة عن الخليفة الثاني عمر ابن الخطاب(ت 23هـ)، وهذا السند انكره ابن الجزري (ت 833هـ) ، ووصفه بأنه سند لايصح[7]. ولعل السبب في ذلك هو ان الأول والثاني في سند القراءة من الشخصيات المجهولة عنده وعند اصحاب السير والطبقات . ويذكر مترجموه ايضاً ان ابا السمال كان عالماً متميزاً وإماماً من أئمة النحو واللغة ، فقال عنه أبو زيد : ((طفت المغرب كلها ، فلم ارَ فيها أعلم من ابي السّمال))[8] ، وقال عنه أحد رواة قراءته محمد بن يحيى القطعي : ((كان يتقدم على الخليل في زمانه))[9] . وهاتان الرويتان غير مقبولتين عندنا ، لاننا نشم منهما رائحة الانحياز الواضح لابي السّمال على حساب علماء عصره ، ومنهم الخليل بن احمد الفراهيدي (ت170هـ) . ثم إن ابا السّمال لو كان كما قال الراويان ، لوجدنا أن اسمه قد دار في كتب النحو التالية لعصره ، أو لرأينا في الاقل من يذكره من النحويين واللغويين، وينسب له بعض الاراء . ولكن الروايتين تدلان على ان ابا السمال كان على معرفة جيدة بمسائل النحو المتداولة في عصره . وكان صاحبنا ابو السمال صواماً قواماً متألهاً وزاهداً ، فقد ذكر الذهبي على لسان ابي زيد أن مروان بن محمد - وهو آخر خلفاء بني أمية - قد أعطاه ألف دينار ، فتصدق بها ، وما ترك لنفسه منها شيئاً [10] . والظاهرة الاخيرة البارزة التي تطالعنا في ترجمة ابي السّمال هي أن كل الذين ترجموا له قد اغفلوا الاشارة إلى سنة ولادته ، كما أغفلوا ذكر سنة وفاته ، وبعضهم قد صرح بأنها غير معروفة لديه إلا السيوطي (ت911)؛ فقد ذكر أن وفاته كانت في حدود سنة 160هـ [11] ، وهذا يعني أنه قد عاصر بعض الاسماء المشهورة في مجالي القراءة والنحو ، من مثل: عيسى بن عمر (ت149هـ) ، وابي عمرو بن العلاء(ت154هـ) ، والخليل بن احمد (ت 170 هـ) ، والكسائي (ت189هـ) ، وغيرهم ، ولكن المصادر قد اكتفت بالاشارة إلى الكسائي على انه عاصر أبا السّمال[12] .

اختلاف الحركة الاعرابية

يقوم الخلاف في القراءات القرآنية في وجه من وجوهه على اختلاف الحركة الاعرابية في الكلمة القرآنية ، فلكلّ قراءة وجهها الاعرابي الذي يحتمله قياس اللغة ، ووجهها الدلالي الذي يبيحه السياق في الآية . وبعبارة أوضح أن تعدد صور قراءة اللفظة القرآنية يمنحها أوجها إعرابية أخرى غير الوجه الاعرابي الذي تمثله قراءة العامة، وهذا يهيء للنحويين الميدان الرحب للموازنة والترجيح بين الاراء فيما يعرضون له في مصنفاتهم النحوية ، أو مؤلفاتهم التي يتجهون بها إلى إعراب القرآن، فضلاً على ما يستدعيه كلّ وجه من وجوه القراءة من الشواهد والادلة[13]. وقد وافقت قراءة أبي السّمال قراءة الجمهور – في جانب بارز منها – في الصياغة ، واقتصر الخلاف بينهما على الحركة الاعرابية . ونظرة سريعة في القراءتين تبين لنا أن المخالفة بينهما تنحصر في حركتين فقط ، هما : الرفع والنصب . ولم أجد لابي السمّال قراءة بالجر ، لها حركة مخالفة لقراءة الجمهور .

الكلمات المرفوعة في قراءة أبي السّمال :

تطالعنا في قراءة أبي السّمال طائفة غير قليلة من المفردات جاء فيها الرفع مقابلاً للنصب في قراءة الجمهور، ومن ذلك ما يأتي :

- قرأ قوله تعالى : ((إنّ اللهَ لايستحي أنْ يَضْربَ مثلاً ما بعوضةً)) [البقرة /26] برفع (بعوضة)[14]، وبها قرأ مالك بن دينار (ت 131هـ) ، وابراهيم بن ابي عبلة (ت 151هـ)، والمقرئ البغدادي ابو الحسن محمد بن محمد بن الضحاك [15] .وقد أجاز كلّ من الزجّاج (ت 311هـ) ، والطبرسي (من علماء القرن السادس الهجري) رفع (بعوضة) غير أن الأول ذكر أنه لايحفظ من قرأ بها ، ولايعلم أقرأ بها أحد أم لا [16] ، ورفض الاخر القراءة بها [17] . وعلل النحويون والمفسرون الرفع في قراءة أبي السّمال بأنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هو بعوضة)، ولهذا التقدير وجهان ، أحدهما : أنْ تكون (ما) اسم موصول ، بمعنى الذي في محل نصب بدلاً من (مثلاً) ، وصلتها جملة (هو بعوضةٌ) ، فحذف العائد على الاسم الموصول، وهو مبتدأ [18] . وهذا التخريج تخريج كوفي ، إذ إنهم لايشترطون في حذف الضمير العائد المرفوع طول جملة الصلة [19] ، وبهذا الوجه أجاز مكي بن أبي طالب (ت437هـ) رفع(بعوضةٍ)[20] . ومع أنّ هذا الوجه قد جاء موافقاً للهجة تميم [21] ، فان أهل البصرة لم يستحسنوه بحجة أنّ جملة الصلة ليست طويلة ، وكون المحذوف ضميراً مرفوعاً ، وليس فضلة ؛ ولهذا وصفوه بأنه ضعيف حيناً ، وقبيح حيناً آخر [22] . والوجه الآخر على هذا التقدير أنْ تكون (ما) زائدة أوصفة ، و(هو بعوضةٌ) جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق [23] . واختار هذا الوجه أبو حيان الاندلسي (ت 745 هـ) ؛ لسهولة تخريجه [24]. والوجه الحسن الجميل عند الزمخشري (ت 538 هـ) أنْ تكون (بعوضة) خبراً لمبتدأ ملفوظ به ، على أساس أنّ (ما) هنا استفهامية في محل رفع مبتدأ ، والمعنى : (أيّ شيء البعوضةٌ فما فوقها في الحقارة) قياساً على قولهم ((فلان لايبالي بما وهبَ ما دينارٌ ودينار))[25] . وذكر الالوسي (ت 1270هـ) في تفسيره وجهاً رابعاً لهذه القراءة ، هو أنْ تكون (ما) نافية ، و(بعوضة) مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : (بعوضةٌ متروكةٌ) ؛ لدلالة لايستحي عليه [26] . وقد اختلفوا في توجيه النصب في قراءة الجمهور على وجوه ، اشهرها أربعة [27] ، الأول : أن تكون (بعوضة) بدلاً من (مثلاً) ، و (ما) زائدة لتوكيد الكلام . والثاني : أن تكون (بعوضة) صفة لـ (ما) ، و(ما)

في موضع نصب بدلاً من المفعول به (مثلاً) ، ونسبوا هذا الرأي إلى الفـرّاء(ت207هـ) ، وثعلب (ت 291) ، والزجاج [28] (ت 311 هـ) . والثالث : أنْ تكون (بعوضة) منصوبة على إسقاط الجار ، والتقدير : (أنْ يضرب مثلاً ما بين بعوضة) ، فحذفت (بين) ، وأعربت(بعوضة) بإعرابها . ونسب النحاس (ت 338هـ) هذا الرأي إلى الكسائي والفراء[29] . ونسبه ابن عطية (ت 546هـ) إلى بعض الكوفيين [30] ، ونسبه الشوكاني (ت 1250هـ) إلى الكسائي وحده[31] . ولقد ذكر الفراء هذا الوجه في معانيه ، ووصفه بأنه اقرب الوجوه إلى نفسه وأحبها اليه ، وبين أنّ هذا كقول العرب : ((مطرْنا ما زُبالةَ فالثعلبية ، وله عشرون ما ناقةً فجملاً ، وهي أحسنُ الناس ما قرناً فقدماً))[32] . والرابع : أنْ تكون (بعوضة) مفعولا بـه ثانيا ليضـرب، والمفعول الأول هو (مثلاً) ، وهذا هو الاختيار عند البصريين[33]. ويحتاج قبول هذا الوجه إلى أنْ يكون (يضرب) بمعنى (يجعل) الذي يتعدى إلى مفعولين ، ولهذا أنكره ابن مالك (ت 672هـ) ، ومنع أنْ يلحق هذا الفعل بالافعال المتعدية إلى مفعولين ، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ((ضُربَ مَثـَل فاستَمعوا له)) [الحج /73] ، فقد بني الفعل (ضرب) في الاية الكريمة للمفعول ، واكتفى بالمرفوع (مثل)، ولم يأتِ بعده مفعول [34] . وأحسبُ أنّ هذا الاستدلال غير صحيح ، فمن المحتمل أنْ يكون المفعول به محذوفاً ؛ لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : (ما يذكر). وإذا افترضنا أنّ ما احتجّ به ابن مالك هنا صحيحاً في الظاهر، فما عساه أنّ يقول في قوله تعالى ((واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء)) [الكهف/45] ، وقد دخل (اضرب) على المبتدأ (مثل الحياة) ، والخبر (كماء) ، فصار بمنزلة قولنا : ظننت زيداً كعمرو[35]. - وقرأ قوله تعالى ((ولاتَ حينَ مناصٍ)) [ص/3] برفع (حين)[36]، وبها قرأ يحيى بن يعمر (ت 90هـ)، وعاصم الجحدري (ت 128هـ)، والضحاك [37] . ووجه النصب في قراءة الجمهور أنه خبر(لاتَ) العاملة عمل ليس، واسمها محذوف ، تقديره :(ولاتَ الحين حينَ مناصٍ)[38]. ووجه الرفع في قراءة أبي السّمال أنه اسم (لات)، وخبرها محذوف ، تقديره (ولاتَ حين مناصٍ كائناً لهم)[39] . وأجاز النحويون رفع الاسم بعد (لاتَ) ؛ لانه لهجة بعض العرب ، غير أنهم ذهبوا إلى أنّ الرفع فيها قليل ، والاكثر مجيء الاسم بعدها منصوباً [40] . وللاخفش (ت215هـ) ، رأي في (لاتَ) ومعموليها ، خالف فيه جمهور النحويين، وملخصه أنّ (لاتَ) لاتعمل عمل ليس ، بل تعمل عمل أنّ ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، فإنْ وليها منصوب فهو اسمها وخبرها محذوف ، وإنْ جاء بعدها مرفوع ، فإنها لاتعمل شيئاً ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ وخبره محذوف[41] . وهذا الرأي جدير بالاهتمام ، بل إنني أزعم أنه هو الصواب ؛لأنّ (لاتَ) إنْ كانت تعمل عمل ليس ، فإنّ القياس يقضي أنْ لايجيزوا حذف مرفوعها ؛ لأنّ ((مرفوعها محمول على مرفوع ليس ، ومرفوع ليس لا يحذف))[42] .

- ونقِل عنه أنه قرأ قوله تعالى ((وقوم نوحٍ)) [الذاريات/46] برفع(قوم) على الابتداء، والخبر محذوف ، تقديره (أهلكناهم) ، وشاركه ابن مقسم (ت 345هـ) في هذه القراءة [43] . ووجه النصب في قراءة الجمهور على أنّ (قوم) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أهلكنا قوم نوح) ، أو (أخذت الصاعقة قومَ نوح) أو (اذكرْ قوم نوحٍ) [44]. وذكر الفـرّاء في كتابه (معاني القرآن) هذه الاوجه الثلاثة ، ووصف الثالث منها بأنه ليس بأبغض إليه من الوجهين الآخرين [45] ، وهو بهذا يشير إلى أنّ الاوجه الثلاثة عنده بغيضة . ويبدو أنّ عدم قبول الفراء هذه الاوجه الثلاثة قد نبّه الاذهان على التفكير بتخريجات أُخر لقراءة النصب ، فاحتمل أكثر الذين جاءوا بعده إلى أنْ تكون كلمة (قوم) في قراءة الجمهور معطوفة على الهاء في (فأخذتهم) [الذاريات /44]،أو في (فنبذناهم)[46] [الذاريات/40] .

- ورُوي عنه أنه قرأ قوله تعالى ((وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً)) [المزمل/20] برفع (خير)[47] على أنّه خبر ، والضمير المنفصل(هو) في محل رفع مبتدأ، وجملة (هو خيرٌ) في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ (تجدوه) ، وشاركه في هذه القراءة ابن السميفع اليماني[48](ت 213 أو 215 هـ) .وأجاز الفـرّاء قراءة الرفع ، وعدها من القراءات التي تجيزها الصيغة اللغوية ، فقال :((ولو كان رفعاً كان صواباً))[49] . وهذه القراءة جاءت على لهجة تميم ؛ فقد روي عن ابي زيد (ت 215هـ) أنه وصف المتكلمين بهذه اللهجة بأنهم يرفعون ما بعد ضمير الفصل ؛ فيقولون مثلاً :(كان زيد هو العاقل)[50] ، وعلى لهجة تميم وقراءة أبي السّمال جاء قول قيس بن ذريح [51] :

تبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدرُ

وأما انتصاب (خيراً) في قراءة الجمهور فعلى أنه مفعول ثانٍ (لتجدوه) ، والضمير (هو) ضمير فصل ، لامحل له من الاعراب [52].

- وقرأ قوله تعالى ((أبشراً منا واحداً نتبعهُ)) [القمر /24] برفع (بشر) و(واحد) ، وكذلك قرأ ابن السميفع اليماني[53] .

وقرأ جمهور القراء بنصب (بشر) على أنه مفعول به لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، أي : (أنتبع بشراً منا واحداً نتبعه) ، و(واحداً) صفته [54] . ووجه قراءة الرفع أنّ (بشراً) مبتدأ، و(واحداً) صفته، وجملة (نتبعه) في محل رفع خبر [55] ولقد أجاز النحاة قراءة الرفع في هذا الموضع ، غير أنهم قالوا عنها : إنّها ضعيفة ، ورجحوا قراءة النصب ، لوجود أداة الاستفهام (الهمزة) قبل الاسم ، والهمزة في الغالب تدخل على الافعال ، وفي ذلك يقول ابن الشجري (ت 542هـ):((وإنّما ضعف – أي الرفع- في الاستفهام ؛لأنّ الاستفهام يطلب الفعل، ولو أنك حذفت حرف الاستفهام من قولك:(أزيداً ضربتهُ)، عمل الابتداء ، وضعف النصب لزوال المقتضى له ، كما يضعف الرفع إذا قلت : أزيدٌ ضربتُهُ))[56]. وكان ينتظر من النحويين أنْ يختاروا الرفع على النصب ؛ لانه القياس ؛ إذ إنّ المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، ولهذا قال ابن طراوة (ت528هـ) : ((إنْ كان الاستفهام عن الاسم ، فالرفع واجب نحو (أزيدٌ ضربتُهُ أم عمرو)) ؛ لأنّ الضرب محقق ، وإنما الشك في المفعول ، فالاستفهام عن تعيينه))[57] . ونقل ابن جني (ت 392 هـ) عن أبي السّمال قراءة أخرى ، وهي رفع (بشر) ونصب (واحد)، وخرج ذلك بأنّ (بشراً) نائب فاعل لفعل محذوف ، يدل عليه قوله تعالى ((أألقي الذكرُ عليه من بَينِنا)) [القمر/25] ، والتقدير : (أينبأُ أو يُبعَث بشرٌ منا) ، وأما انتصاب (واحد) فعلى الحال من الضمير في (منا) ، أو من الضمير في قوله (نتّبعه)[58].

- وقرأ قوله تعالى : ((إنا كلَّ شيءٍ خلقْناه بقدر)) [القمر /49] برفع (كلّ) [59] على الابتداء، وجملة (خلقناه) في محل رفع خبر إنّ [60] . وقراءة العامة (كلّ) بالنصب على أنّه منصوب بفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : (إنّا خلقنا كلّ شيء خلقناه)[61] .وذكر بعض النحويين وجهاً آخر في نصب (كلّ) ، وهو أنْ يكون منصوباً بـ (خلقناه)، على أنْ تكون الهاء ضمير

المصدر الذي دل عليه خلقناه ، والتقدير : (إنا كلّ شيء خلقناه خلقا)[62] . وخطر لبعض النحويين والمفسريين في نصب (كلّ) وجه ثالث ، وهو أنْ يكون قوله (كل شيء) منصوباً على البدل من اسم إنّ ، وهو بدل اشتمال ، والتقدير : (إنّ كلّ شيء خلقناه بقدر) ، أي مقدر في اللوح المحفوظ[63] . وقد أجمع البصريون على أنّ رفع (كلّ) هنا أقوى من النصب ، وإنْ كانت قراءة الجمهور بالنصب ؛ لانهُ لم يتقدمه ما يُوجب النصب ، فهو عندهم مثل قولنا : (زيداً ضربتُهُ)[64] . والاختيار عند الكوفيين النصب فيه ؛ لأنّه تقدمه عامل ناصب ، وهو (إنّ) ، فاقتضى ذلك إضمار (خلقنا) ، وقوله تعالى (خلقناه) مفسراً للمضمر[65]. يزاد على ذلك أنّ قراءة النصب تدل على عموم خلق الاشياء بقدر ، وهو المقصود[66]، ثم إنّ في قراءة الرفع قد يتوهم أنّ (خلقناه) صفة لـ (شيء) ، وقوله (بقدر) متعلق بمحذوف خبر إنّ ، فيكون التقدير:(كلّ شيءٍ مخلوق بقدر) ، وهذا يقضي الخصوص في المخلوقات [67].

- وقرأ قوله تعالى ((والسماءَ رَفَعَها)) [الرحمن/7] برفع السماء على الابتداء ، وقرأ العامة بالنصب على الاشتغال[68] . والرفع والنصب عند أكثر النحويين سواء ، ولم يرجحوا أحد الوجهين على الآخر ؛ ذلك أنّ جملة (السماءَ رفعها) جملة ذات وجهين ؛ فهي اسمية الصدر، فعلية العجز ، فإذا قرئت (السماء) بالرفع ، كانت جملة (السماءُ رفعها) معطوفة على جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر ، وهي قوله تعالى : ((النجم والشجرُ يسجدان))[الرحمن /6]، وإذا قرئت (السماء) بالنصب ، قُدّر إضمار فعل يدل عليه ما بعده ، أي : (رفع السماء) ، فتكون هذه الجملة معطوفة على جملة مركبة من فعل وفاعل ، وهي (يسجدان) [69] . وكان أبو الحسن الاخفش(ت215هـ) والسيرافي (ت 368هـ) يرجحان قراءة الرفع، ويستضعفان قراءة النصب ؛ لأنّ الجملة المعطوفة (السماء رفعها) لم تتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، وهو(النجم) في الجملة التي قبلها ، ومعنى هذا أنّهما لم يجيزا عطف جملة (رفع السماء) على(يسجدان)؛ بحجة أنّ(يسجدان) جملة ذات موضع من الاعراب؛ لكونها خبر مبتدأ، وجملة (رفع السماء) جملة لا موضع لها من الاعراب[70] . وقد عقب ابن جني على هذا الرأي قائلاً ((وهذا ساقط عند سيبويه ؛ وذلك أن ذلك الموضع من الاعراب لما لم يخرج من اللفظ سقط حكمه، وجرت الجملة ذات الموضع كغيرها من الجملة غير ذات الموضع ....))[71] ، ووصفه ابن عصفور (ت669هـ) بأنّه رأي ليس بشيء؛ لانّ القراء قد أجمعوا على نصب (السماء) من قوله تعالى (والسماء رفعها) ، مع أنه ليس في (رفعها) ضمير يعود على (النجم والشجر)[72]. واتخذ ابن جني موقفاً وسطاً بين الرأيين ، فرجح قراءة الرفع ، ولكنه لم ينكر قراءة النصب [73]. وذهب أبو حيان الاندلسي إلى ان الاظهر ترجيح النصب ؛ لأنّ الحمل على الصغرى أقرب ، وهم يراعون الجوار ما أمكن ، وعورض هذا الرأي بأنّ الرفع ترجح بعدم الاضمار ، فكل منهما مرجح فتساويا[74] .

- وقرأ قوله تعالى : ((وكلّ إنسان ألزمناه طائرهُ في عُنقِه)) [الاسراء/13] برفع (كلّ) على الابتداء ، وخبرها جملة (ألزمناه) ، وشاركه ابن أبي عبلة في هذه القراءة[75]. وقرأ العامة(كلّ) بالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : (ألزمنا كلّ إنسان ألزمناه) [76] . وقد استحسن الفرّاء قراءة الرفع ، فقال عنها ((والوجه في الكلام العرب رفع (كلّ) في هذين الحرفين ...))[77] ، أي في هذه الاية ، وقوله تعالى : ((وكلّ شيءٍ احصيناه)) [يس/12 والنبأ /29] . واجاز الزجاج النصب والرفع في (كلّ) ، ثم قال ((إلا أني لا أعلم أحداً قرأ بالرفع))[78] ، وعدّ أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) النصب في (كلّ) أمراً لازماً ، ولا يجوز غيره، لانّ جملة (كلّ إنسان الزمناه) معطوفة على جملة فعلية ، وهي قوله تعالى ((وجعلنا الليل والنهار آيتين)) [الاسراء /12] ولولا ذلك لكان الأولى رفعه[79] . وبين ابن بعيش (ت643 هـ) أنّ السّر في ذلك هو أنّ العرب تختار مطابقة الالفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني ، فقال ((فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ، ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها فعل ، كان الاختيار ، تقدير الفعل في الجملة الثانية ، وبناء الاسم عليه ، سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوباً أم لم تذكره .. إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها لاتختلف، وليس الغرض أنْ يكون فيها منصوب))[80].

- وقرأ قوله تعالى ((والارض بعد ذلك دحاها)) [النازعات /30] برفع (الأرض) ، وبها قرأ نصر بن عاصم (ت 89 هـ) ، والحسن البصري ، وعمرو بن عبيد (ت 144هـ) ، وابراهيم ابن ابي عبلة ، وابو حيوة [81] (ت203هـ) . وجليّ أنّ النصب في قراءة الجمهور يجري على وجه الاشتغال في هذا الموضع، وليس للرفع من وجه سوى الابتداء ، وخبره جملة (دحاها)[82]، والاختيار عند البصريين نصب (الأرض)[83] ، وعند الفراء [84] أنّ النصب والرفع فيها سواء ، وإنْ كان النصب أكثر في قراءة القرّاء ، وأنّه في النصب والرفع مثل قوله تعالى ((والقمر قدرناه منازل)) [يس/39] . وقد ردّ النحاس هذا الرأي ، وذهب إلى أنّ بين الموضعين فرقاً ، ذلك أنّ قوله تعالى: ((والقمر قدرناه منازل)) الرفع فيه حسن ؛ لأنّ التقدير : ((وآيةٌ لهم القمرُ)) ، وأما قوله تعالى: ((والارض بعد ذلك دحاها)) ، فإنّ الرفع فيها بعيد ، لانّ قبلها ما عمل فيه الفعل ، ولا يتعلق بشيء مرفوع ، وقال ((ولا نعلم أحداً قرأ (والارض) بالرفع ، و(القمر) بالرفع قرأبه الائمة))[85]. ولقد ذكر الزجّاج قراءة الرفع من غير أنْ ينسبها لقارئ ، وذهب إلى أنّ النصب أجود ((لانك تعطف بفعل على فعل أحسن ، فيكون على معنى : بناها وفعل وفعل ودحا الأرض بعد ذلك)) [86] ، وحذا حذوه مكي بن أبي طالب ، فرجح قراءة النصب ، وأجاز قراءة الرفع [87] .

- وقرأ قوله تعالى : ((قتل أصحاب الأخدود . النار ذات الوقود)) [البروج/4-5] برفع (النار) و (ذات) ، وبهما قرأ عيسى بن عمر وابن السميفع اليماني ، وأبو حيوة [88] . وقراءة (النار) بالجر على البدل من (الاخدود) ، وهو بدل اشتمال ، و(ذات الوقود) وصف لها بأنها نار عظيمة[89] . وحكى مكي بن ابي طالب عن الكوفيين القول : إنّ (النار) في قراءة العامة مخفوضة على الجوار[90]. وجوز أبو حيان كونها بدل كل من كل ، على تقدير محذوف ، أي (أخدود النار)[91] . وخرجوا قراءة الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هي النارُ)[92] .ولقد ذكر الفرّاء قراءة الرفع ، من غير أنْ ينسبها لقارئ ، وقال عنها : ((ولو قرئت ... بالرفع كان صواباً))، وخرّج هذه القراءة على انها فاعل لفعل محذوف ، تقديره : (قتلتهم النارُ ذاتُ الوقود)[93]، والى هذا الرأي ذهب ابن عطية[94]، ومثله فعل القرطبي (ت671هـ) ، غير أنّه حملها على معنى : (أحرقتهم النارُ ذات الوقود)[95] .

الكلمات المنصوبة في قراءة أبي السّمال :

يجد المتتبع القراءة المنسوبة إلى أبي السّمال أنه قرأ طائفة من المفردات القرآنية بالنصب، وجاءت في قراءة العامة بالرفع أو الجر ، وكل ذلك جارٍ على ما هو جائز في قياس النحو، إذ نقل عنه أنه قرأ لفظة (النبّي) في قوله تعالى : ((إنّ أولى الناس بابراهيم للذين اتبعوه وهذا النبيُّ)) [آل عمران /68] بالنصب[96]. وقراءة أبي السمّال جارية على قياس اللغة وظاهر السياق ، ولهذا أجازها أبو جعفر النحاس [97]، ووصفها مكي بن ابي طالب بأنها حسنة[98] ، وقال عنها القرطبي : ((ولو نصب – أي النبي – لكان جائزاً في الكلام))[99]. ووجه النصب فيها أنها معطوفة على الضمير في (اتبعوه) ، الواقع مفعولاً به ، والتقدير: (اتبعوه واتبعوا هذا النبّي)[100] . والرفع في قراءة العامة على النعت لـ (هذا) ، أو على البدل، و (هذا) في موضع رفع عطفاً على الاسم الموصول (الذين) الواقع خبراً لـ (إنّ)[101].

- وقرأ قوله تعالى : ((فإذا نفخَ في الصور نفخةٌ واحدةٌ))[الحاقة/13] بنصب (نفخة) و(واحدة) على أنّ (نفخة) مفعول مطلق ، و(واحدة) صفة لها ، وقام الجار والمجرور (في الصور) مقام الفاعل، وقرأ العامة بالرفع فيهما على أنّ (نفخة) نائب فاعل لما لم يسمّ فاعله ، و(واحدة) صفة لها[102]. واستحسن أبو عبيدة(ت210هـ)، والنحاس (ت 338هـ) قراءة العامة ، وبيّنا أنّ وجه قبولها هو أنّ المصدر جاء لبيان عدد مرات حدوث الفعل ، ولو أنّ المصدر جاء لمجرد التوكيد ما صحّ أنْ يقوم مقام الفاعل، وقد عبر أبو عبيدة عن هذا الرأي قائلاً : ((لما جاءت المصادر صفة جرى على مجرى الاسم الذي لم يذكر فاعله ، ولو جاء بغير صفة لقلت : ضربَ ضَرْباً))[103] ، وقال أبو جعفر النحاس : ((لما نعت المصدر حَسُنَ رفعه ، ولو كان غير منعوت كان منصوباً لا غير))[104] . وقد أجاز بعض النحاة المتأخرين ، ومنهم أبو حيان الاندلسي نصب المصدر(نفخة)، وإنْ جاء لمجرد التوكيد ، بحجة أنّ ((نفخة مصدر محدود ونعته ليس بنعت تخصيص ، وإنما هو نعت توكيد))[105] ، مخالفين بذلك جمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أنّ من شروط قيام المصدر مقام ما لم يسم فاعله هو ألا يكون مسوقاً لمجرد التوكيد [106] ؛ إذ ((لا فائدة من الاسناد إليه ، وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نوي ، ولم يلفظ به))[107]. وقد ذكر الاخفش (نفخة واحدة) بالنصب ، ولم يذكر أقرئ بها أم لا ، وقال عنهما: ((وهي في العربية جائزة ... والمعنى : نفخ الصور نفخةً واحدةً)) [108]. ولا يرى البصريون من ضير في رفع (نفخة) أو نصبها ؛ لعلمنا أنّ مذهب البصريين في هذه المسألة هو أنه اذا اجتمع المصدر والمجرور في الكلام ، فالمتكلم مخير في إقامة ما شاء مقام الفاعل[109] . والمختار عند ابن معطٍ (ت 628هـ) إقامة المجرور، في حين أن المختار عند ابن عصفور (ت 699) إقامة المصدر [110].

- وقرأ لفظة (الحق) في قوله تعالى ((وقل الحق من ربكم)) [الكهف/29] بالنصب[111]، ووجه النصب فيها أنها صفة لمصدر محذوف، دلّ عليه الفعل (قُل) ، والتقدير : (وقل القول الحقَّ)[112] . و(الحق) في قراءة الجمهور يجوز أنْ يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : (وقلِ: هو الحق) ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره (من ربكم)[113] ، واختار الزمخشري الوجه الأول [114].

- وقرأ قوله تعالى ((هنالك الولاية لله الحقّ)) [الكهف/44] بنصب (الحقّ)، وبها قرأ عمرو بن عبيد ، وابن أبي عبلة ، وأبو حيوة [115]. ولقد نسب ابن عطية هذه القراءة إلى أبي حيوة وحده[116]، في حين نسبها الزمخشري إلى عمرو بن عبيد وحده ، وقال عنها هي ((قراءة حسنة فصيحة))[117] . ولقد صوب نحويو المدرستين قراءة النصب ، فعدها الفراء من القراءات التي تجيزها الصيغة االنحوية ، فقال ((ولو نصبت (الحقّ) على معنى حقاً كان صواباً))[118] . وأجاز االزجّاج قراءة النصب ايضاً ، وذكر أنه لايعلم أحداً قرأ بها ، وخرجها على انها مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره (أحَقّ الحقّ) ، فقال ((ونصبه على المصدر في التوكيد ، كما تقول: (هناك الحقّ)، أي : أحَقّ الحقّ)[119] ، والى مثل هذا الرأي ذهب ابن خالويه[120] (ت370هـ). وقرأ أبو عمرو بن العلاء والكسائي بالرفع، وقرأ بقية القّراء بالكسر[121]. والحجة لمن رفع (الحقّ) جعله نعتاً للولاية [122]، ويجوز - على رأي ابن الجوزي (ت 597هـ) - أن يكون (الحقّ) خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره (هو الحق)[123] ، وفي هذه الحال يكون (هو الحق) في محل جر صفة (لله) عزّوجل ، أو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير:(الحقّ ذلك)، أي ما قلناه[124]. واما من قرأ بالجر ؛ فقد جعله نعتاً لله عزّ وجل ، والتقدير:(لله ذي الحقّ) [125].

- وقرأ لفظة (تنزيل) في قوله تعالى ((تنزيل من ربّ العالمينَ)) [الحاقة/43] بالنصب ، ووجه النصب فيها أنها مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : (نَزّلَ تنزيلاً)[126]، وقرأ العامة بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره: (هو تنزيلٌ)[127] .

- وقرأ قوله تعالى ((واعلموا أنكم غيرُ مُعجزي اللهِ)) [التوبة/2] بنصب لفظ الجلالة[128] ، على أنه مفعول به لاسم الفاعل ، وقرأ العامة ذلك بالجر على الاضافة [129] . وقد ذكر ابن جني قراءة أبي السّمال ، وعدها قراءة غريبة، ووصفها بأنها تكاد تكون لحناً ؛ لانها ليست جارية على قياس النحو ؛ إذ إن (معجزي) لم تقترن بالالف واللام ، حتى يفسر حذف النون فيها ، ونصب لفظ الجلالة بعدها بأنه جاء لتقصير الصلة [130] . ومع أن ابن جني رفض هذه االقراءة ، فانه خرجها على أن القارئ قاس غير المقترن بالالف واللام على المقترن بالالف واللام ، فقال ((غير أنه شبه معجزي بالمعجزي ، وسوغ له ذلك علمه بأنّ (معجزي) هذه لاتتعرف باضافتها إلى اسم الله تعالى ... فكما جاز النصب في (المقيمي الصلاة) [131] كذلك شبه به غير معجزي الله)) ، وبين أنّ هذه القراءة لها ما يماثلها في كلام العرب ، ومن ذلك قول سويد بن ابي كاهل[132] :

ومساميح بما ضنّ به حابسو الانفس عن سوء الطمع

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنّ النصب في مثل هذه القراءة شاذ وغير صحيح ، وعده ((سهو من قارئه ، لأن اسم الفاعل تحذف فيه النون ، وينصب إذا كان فيه الالف واللام))[133] ، وقول العكبري هذا يوحي بأن أبا السمّال صانع لهذه القراءة، وأنها من عنده وحقاً أن أمر هؤلاء النحويين عجيب ؛ فهم أحياناً يجيزون إثبات اللغة اعتماداً على شعر مجهول، في حين نجدهم يقفون موقف الاستهانة والمغالاة في معارضة كثير من القراءات، وبخاصة ما أشكل منها ، ولعل السبب في ذلك هو اعتقادهم بأن القراءات آراء تنبثق من اصحابها، وليست سنة متبعة[134] . وأجاز ابن مالك حذف النون هنا اختياراً ونصب لفظ الجلالة بعدها وفسر ذلك بأنّ هذه

النون جاءت قبل لام ساكنة[135]. وكثير من النحويين لايجيزون حذف النون في مثل هذه القراءة ، ونصب الاسم بعدها ، وعندهم أنّ مثل هذا الحذف جاء للضرورة ؛ لعلمنا أن نون الجمع عندهم تحذف للاضافة، ولشبه الاضافة ، ولتقصير الصلة ، وما عدا ذلك فحذفها للضرورة [136] .

- وقرأ قوله تعالى ((والزانيةُ والزاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدةٍ))[النور /2] بالنصب، وكذلك قرأ يحيى بن يعمر ، وابو جعفر المدني (ت 132هـ) ، وعيسى بن عمر ، وابراهيم بن ابي عبلة ، وعمرو بن فائد (ت بعد 200هـ) ، ورويس[137] (ت 238هـ) ، ولكن اكثر النحويين والمفسرين نسبوا هذه القراءة إلى عيسى بن عمر وحده [138] . وقد خرجوا قراءة النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : (اجلدوا الزانية والزاني)[139] ، وفسروا قراءة العامة بالرفع ، على أن (الزانية) مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : (وفيما يتلى عليكم الزانية والزاني)، وهذا هو مذهب سيبويه[140] . وذهب الفراء والمبرد(ت285هـ) والزجاج إلى أن الخبر جملة (فاجلدوا)[141]، وتابعهم على هذا الرأي الزمخشري[142] . واحتمل ابن عطية ان تكون(سورة) [النور/1] مبتدأ، والخبر قوله تعالى (الزانية) ، وفي هذا التوجيه من البعد ما فيه [143] . والقياس عند سيبويه (ت180هـ) ترجيح النصب على الرفع في لفظة (الزانية)؛ لانها وقعت قبل فعل طلب ، جاء في كتاب سيبويه : ((والامر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ، ويبنى على الفعل[144])) ، وفي موضع آخر من كتابه، ذكر قراءة النصب في هذه اللفظة ، وقال : ((وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع))[145] ، وهذا هو اختيار الخليل ايضاً [146] . والاختيار عند الفراء والزجاج ترجيح قراءة الرفع على النصب[147] ، وعقب ابن عطية على هذا الرأي قائلاً ((هذا قول جيد، وهو قول أكثر النحاة))[148] .

ما قرأه مجزوماً

نقل عن ابي السّمال العدوي أنه قرأ ((إنْ اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرضٌ)) [الاحزاب/32] بكسر العين على نية الجزم[149] عطفاً على محل فعل النهي (تخضعن) على أنه نهي لمريض القلب عن الطمع عقيب نهيهنّ عن الخضوع بالقول ، كأنّه قيل : (فلا تخضعن بالقول فلا يطمع الذي في قلبه مرض) [150] . وبهذه القراءة ايضاً قرأ عبد الرحمن بن هرمز الاعرج(ت117هـ) ، وابن محيصن وعيسى بن عمر، وأبان بن عثمان[151] (ت القرن الثاني الهجري) ، وقرأ العامة بفتح العين (فيطمع) على أنهّ منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب النهي [152] . وتقبل أبو جعفر النحاس الوجه الذي قرأ به أبو السّمال ، فوصفه بأنه جيد حسن[153]، وأما ابن جني فقد خرجه ، وذكر بيت شعر لامرئ القيس، جاء موافقا لهذا الوجه ، غير أنه رجح الوجه الذي قرأبه الجمهور ، فقال : ((إلا أنّ النصب أقوى معنى ، وأشد اصابة للعذر ، وذلك أنه إذا نصب كان معناه أنّ طمعه إنما هو مسبب عن خضوعهن بالقول : فالأصل في ذلك منهي عنه، والمنهي مسبب عن فعلهن ، وإذا عطفه كان نهياً لهن وله ، وليس فيه دليل على أنّ الطمع راجع الاصل اليهن، وواقع من أجلهنّ)) [154] . ونسبوا لابي السّمال قراءة أخرى في الاية، هي كسر الميم وفتح العين (فيَطمِعَ)، وعقب أبو جعفر النّحاس على هذه القراءة قائلاً : ((أحسب هذا غطاً)[155]. وفي الاية وجه ثالث ، روي عن ابن محيصن ، وهو ضم الياء وكسر الميم وفتح العين (فيُطمِعَ)[156]، بمعنى : فيطمع الخضوع أو القول[157].

اختلاف قراءة الاسماء والافعال والادوات

لم تقتصر مخالفة أبي السّمال لقراءة الجمهور على الحركة الاعرابية ، وإنما نجد أنّ هذه المخالفة تتمثل - في جانب بارز منها - في الاسماء والافعال والادوات : زيادة ، وحذفاً وتغييراً، مما له مساس بالنحو ؛ لما يترتب عليه من أثر في الموضع الاعرابي للفظ.

اختلاف قراءة الاسماء

اختلفت قراءة أبي السّمال عن قراءة الجمهور بتغيير الصياغة تقديماً وتأخيراً ، ويمكن أنْ نلحظ ذلك في قراءته قوله تعالى ((لم يكنْ له شريكٌ في الملك)) [الاسراء /111] ، إذ قرأ بتقديم اسم كان (شريك) على الجار والمجرور(له) الواقع خبراً ، وكذلك قرأ طلحة ابن مصرف[158](ت112هـ) . وكلتا القراءتين جائزة في ميزان العربية، غير أن تقديم (له) على (الشريك) في قراءة الجمهور جاء لغرض تأكيد نفي وجود من يعاون الله سبحانه وتعالى على تسيير أمور الخلق . وقد جاءت طائفة من أمثلة قراءة أبي السّمال على النحو آخر من الاختلاف عن قراءة الجمهور، تتمثل بجعل ما هو اسم للحرف فعلاً ، وذلك في قوله تعالى ((ص والقرآن ذي الّذكرِ))[ص/1] ؛ إذ قرأه (صادِ) بكسر الدال من غير تنوين وشاركه في هذه القراءة كل من أبي بن كعب (ت21هـ)، ونصر بن عاصم ، والحسن البصري ، وابن أبي اسحاق (ت117هـ)، وابراهيم بن أبي عبلة[159] . ووجه الكسر في قراءة أبي السّمال أنه فعل أمر من (صادى - يُصادي)، ومعناه عارض القرآن بعملك ، وقابله به ، فاعمل بأوامره وانته عن نواهيه[160]، وهذا الوجه يروى عن الحسن البصري ، وهو المشهور عند علماء اللغة[161] . ونسب الفرّاء قراءة الكسر إلى الحسن البصري وحده ، وخرج كسرة الدال على انها لاجتماع الساكنين[162] . والاجود عند سيبويه(ت180هـ) القراءة باسكان الدال ، وعدم تحريكها؛ لانها من حروف الهجاء ، وحكمها الوقف عليها ، وهي قراءة أكثر الفّراء [163] ، ولهذا لم يجز الازهري (ت370هـ) الا القراءة بها ، وقال عن القراءة بكسر الدال (صادِ): إنها ليست بجيدة[164] ، ومثل ذلك نجده عند الطوسي والطبرسي ؛ إذ وصفا قراءة الجمهور بأنها هي الصحيحة[165] . ومن هذا الضرب ايضاً قراءته قوله تعالى ((ن والقلم)) [القلم/1] بكسر النون[166] ، وكذا قرأ ابن عباس (ت68هـ)، والحسن البصري ، وابن أبي اسحاق [167] ووجه الكسر فيها على إضمار حرف القسم ، كما تقول : (اللهِ لأفعلنّ) [168] . وقد وجهت هذه القراءة توجيهاً آخر ، فقيل: إن كسر النون إنما هو لالتقاء الساكنين [169]. وقرأ أكثر القرّاء بسكون النون ، ووجه الاسكان فيها عند سيبويه هو أنها بعض حروف الاسماء ، فلم يجز إعرابها ، كما لايعرب وسط الاسم[170] ، وقال الفراء : ((لم تعرب حروف المعجم ؛ لأنك إنما أردت تعليم الهجاء[171] . وأيد أبو جعفر النحاس رأي الفراء في اسكان النون ، ووضحه بقوله : ((لأنك إذا أردت تعليم الهجاء لم يجز أن تزيد الاعراب ، فيزول ذلك عن معنى الهجاء إلا أن تنعت أو تعطف فتعرب))[172] .

اختلاف قراءة الافعال

ويتمثل هذا المظهر في طائفة من الافعال التي قرأ بها أبو السمال العدوي ؛إذ قرأ الفعل المضارع (يبصروا) في قوله تعالى ((بصرتُ بما لم يبصروا به))[طه /96] بالتاء وفتح الصاد، ورويت هذه القراءة عن الاعمش ايضا [173] . وخرجوا القراءة التي قرأ بها أبو السمال على صرف الخطاب لموسى (ع) ، وبني اسرائيل، وفسروا قراءة الجمهور بالتاء على أنّ الفعل مسند إلى ضمير الغائبين ، وهم بنو اسرائيل [174]. ويرى الشوكاني أنّ القراءة بتاء الخطاب بعيدة عن المعنى المقصود من الاية الكريمة ؛ إذ ليس من المعقول أنْ يخاطب السامري موسى بذلك ، ويدعى لنفسه أنه علم ما لم يعلم به موسى[175] . ونقل عنه ايضاً أنه قرأ الفعل المضارع الناقص (يكون) في قوله تعالى ((فسوف يكونُ لزاماً)) [الفرقان /77] بالتاء، مسنداً الفعل الناقص إلى ضمير مؤنث ، والتقدير (فسوف تكون العاقبة)[176]. ونسبت هذه القراءة إلى عيسى بن عمر ، وابان بن تغلب[177] (ت 141 هـ أو 153هـ) . وقرأ العامة (يكون) بإسناد الفعل إلى الضمير(هو) ، والتقدير (فسوف يكون العذاب لزاماً)[178] .ومما يدخل في تغيير صوره الفعل قراءاته بعض الافعال المبنية للمجهول أو المعلوم على نحو مخالف لقراءة الجمهور ، مما يؤدي إلى اختلاف صورة الاسناد فيها ، فقد قرأ الفعل المضارع المبني للمجهول (يخيلُ) في قوله تعالى ((يخيلُ إليه من سِحرِهم أنّها تسعى)) [طه/66] بالتاء المفتوحة ، وبصيغة المبني للمعلوم (تخيلَ ُ)[179]. و (تخيلُ) في هذه القراءة اصله(تتخيلُ)، على حذف إحدى التاءين ، وهو مسند إلى الضمير العائد على الحبال والعصيّ ، الواقع فاعلاً ، وجملة (أنها تسعى) في محل رفع بدل اشتمال من ذلك الضمير [180] ، أو في محل نصب مفعول من اجله ، كما يرى ابن عطية[181] . ونسبوا لابي السّمال قراءة أخرى في الاية ، وهي(تخيلُ) بضم التاء وكسر الياء[182]، ونسب ابن عطية هذه القراءة إلى الحسن البصري ، وعيسى بن عمر [183] . ووجه هذه القراءة أن الضمير المسند إليه الفعل في محل رفع فاعل ، و (أنها تسعى) في محل نصب مفعول به [184] . وقرأ العامة بالياء على التذكير ، واسناد الفعل إلى المصدر المؤول (أنها تسعى)، الواقع في محل رفع نائب فاعل ، والتقدير (يخيلُ إليه سعيّها) [185] ، ويجوز أنْ يكون نائب الفاعل مضمراً، والمصدر المؤول بدل اشتمال من ذلك الضمير[186] . ومن هذا الضرب قراءته الفعل(يُحْملْ) في قوله تعالى ((وإنْ تدْعُ مُثقلةٌ إلى حِمْلها لايُحْملْ منه شيءٌ))[فاطر /18] بفتح التاء وكسر الميم (تَحْمِلْ)[187]. وتقضي هذه القراءة نصب (شيء) على أنه مفعول به لـ (يَحْمِلْ)، وفاعله ضمير عائد على مفعول (تدعُ) المحذوف، والتقدير:(وإن تدع مثقلة نفساً إلى حملها لم تحمل منه شيئاً)[188]. وقرأ جمهور القراء الفعل (يحمل) بصيغة المبني للمجهول ، وهي قراءة تتطلب رفع (شيء) على انه نائب فاعل [189] .وجعل أبو السّمال العدوي الفعل الخماسي المبني للفاعل في قوله تعالى ((تبين لهم الحقّ)) [البقرة/109] بصيغة المبني للمفعول ، إذ قرأه (بُيّن) بحذف التاء ، مسنداً الفعل إلى (الحق) على أنه نائب فاعل ، وهو كذلك من حيث الاسناد في قراءة الجمهور ، ولكنه وقع موقع الفاعل[190] .

اختلاف قراءة الادوات :

تتمثل هذه الخصيصة في قراءة ابي السمّال عبر أدائه بعض الادوات بصورة مخالفة لقراءة الجمهور . وقد اتخذ هذا المظهر في قراءته عدة صور ، لعلّ اشهرها هي : إثبات أداة مغايرة للاداة المذكورة في قراءة الجمهور . ومما جاء من أمثلة قراءته ، وقد استعمل فيها أداة مخالفة لقراءة الجمهور قوله تعالى: ((إنّ ربّهم بهم يومئذٍ لخبيرُ)) [العاديات/11]، إذ قرأه بفتح الهمزة واسقاط اللام من (لخبير)[191]، ولاشذوذ في هذه القراءة ، إذ ليس فيها مما هو خارج عما اصطلح عليه النحاة من قواعد ، وإنما قرئت (إنّ) بالكسر في قراءة الجمهور ؛ لاقتران خبرها باللام ، ولولا ذلك لكانت مفتوحة بوقوع العلم عليها [192] . وليس من فرق بين القراءتين سوى أنّ الفعل((يعلم)) [العاديات/9] قد علق عن عمله في قراءة الجمهور ، واما في قراءة أبي السّمال فقد سد المصدر المؤول من (أنّ واسمها وخبرها) مسد مفعولي (يعلم)[193] . ومن هذا الضرب ايضا قراءته قوله تعالى : ((وأنّ إلى ربك المنتهى))[النجم /42] بكسر همزة (إنّ)، على أنّ الجملة التي فيها (إنّ) منقطعة عما قبلها[194]، وقرأ جمهور القراء بفتح الهمزة ، على أنّ الجملة التي فيها (أنّ) معطوفة على ما قبلها [195] . وجاءت قراءته قوله تعالى ((ألَم يأنِ للذين آمنوا)) [الحديد/16] هكذا : (ألمّا يَأنِ)، أي باستعمال الاداة (لمّا) بدلاً من (لم)، وبها قرأ الحسن البصري[196]. ولا فرق بين الاداتين (لم) و(لما) فكلاهما أداة نفي وجزم وقلب ، غير أنّ المنفي بـ (لمّا) متوقعاً ثبوته ، بخلاف (لم) فلا يكون منفيها متوقعاً [197]. وقرأ قوله تعالى : ((أو كلما عاهدوا عَهْداً نَبَذَهُ فريقٌ منهم)) [البقرة /100] بسكون الواو [198] ، أي بجعل همزة الاستفهام والواو حرفاً واحداً، وهو (أو). وقد خرج الكوفيون هذه القراءة على أنّ(أو) بمعنى بل ، وشاركهم في هذا الرأي كل من ابي علي الفارسي (ت377هـ)، وابن جني (ت 392هـ) وابن برهان[199] (ت456هـ)، والمعنى على هذا التخريج أنّ ((الفاسقين))[البقرة/99] ، بمعنى (الذين فسقوا) ، فكأنه قيل : (وما يكفر بها إلا الذين فسقوا بل كلما عاهدوا)[200]، واحتمل أبو حيان الاندلسي أنْ تكون (أو) في هذه القراءة بمعنى الواو[201] . وقرأ جمهور القراء بفتح الواو (أوَ كلماّ) على أنها حرف عطف ، دخلت عليه همزة الاستفهام ، وهذا هو رأي سيبويه واكثر النحويين [202] . والمعطوف عليه في هذه القراءة – على رأي أكثر النحويين - محذوف ، والتقدير : (أكفروا بالايات البينات وكلما عاهدوا)[103]، وبعضهم يقدر المعطوف مأخوذاً من كلام السابق، ويقول بتوسط الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه، لغرض يتعلق بالمعطوف خاصة، والتقدير عنده (نقضوا هذا العهد وذلك العهد أو كلما عاهدوا)[204] .ورجح الاخفش الاوسط أنْ تكون الواو زائدة [205] ، وهذا الرأي ضعيف جداً ؛ لانه لا يحكم على الحرف بالزيادة مع وجود معنى من غير ضرورة[206] ، وقال الكسائي : هي (أو) التي بمعنى (بل) ، وحركت الواو بالفتح تسهيلاً[207] . ولقد ذكر ابن عطية هذه الاراء الثلاثة، وعقب عليها ، قائلاً((وهذا كله متكلف... والصحيح قول سيبويه))[208] ، ومثله فعل الالوسي واصفاً القولين الاخرين بأنهما ضعيفان[209] . وروي عنه أنه قرأ قوله تعالى ((إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً)) [الانسان/3] بفتح همزة(إما) في الموضعين [210] ، وكذلك قرأ أبي بن كعب ، وعبد الله بن مسعود[211] (ت32هـ) . وقد خرجوا فتح همزة (إما) في قراءة أبي السمال على أنها لهجة حكاها أبو زيد عن بعض العرب[212] ، وذكر السيوطي (ت911هـ) أنّ فتح همزة (إمّا) هي لهجة تميم وقيس وأسد[213] .

ووصف الزمخشري هذه القراءة بأنها حسنة ، وفسرها على انها (أمّا) الشرطية التفصيلية ، وجوابها مقدر على معنى : (أمّا شاكراً فبتوفيقنا وأمّا كفوراً فبسوء اختياره)[214]، وقيل انتصب شاكراً وكفوراً بإضمار كان ، والتقدير : (سواء كان شاكراً أو كان كفوراً)[215]. وقد علل الكوفيون قراءة الجمهور بكسرة همزة (إمّا) على انها (إنْ) الشرطية المدغمة في (ما) النافية ، والتقدير عندهم : إنّا هديناه السبيل إن شكر وإنْ كفرٌ)[216] . وقد انكر البصريون هذا التخريج ؛ لانّ أداة الشرط لاتدخل على الاسماء ، إلا أنْ يضمر بعدها فعل ، ولايصح هنا إضمار الفعل ؛ لانّه يلزم رفع (شاكراً) و (كفوراً)[217] ، وذهبوا إلى أنّ (إما) بمعنى (أو) التخييرية ، وانتصاب (شاكراً) و (كفوراً) على الحال[218]، والتقدير:(إنّا خلقنا الانسان شاكراً أو كفوراً)[219] . ورد ابن الشجري هذا الرأي ، وذهب إلى أنّ المضمر هنا: كان ، والتقدير : (هديناه السبيل إنْ كان شاكراً وإن كان كفوراً)[220] .ومن المفيد أنْ اشير هنا إلى ان هناك آية واحدة قرأها أبو السمّال بفتح اللام الجارة، الداخلة على الفعل المضارع ، وذلك في قوله تعالى ((ما كان الله ليعذبهم وأنتَ فيهم)) [الانفال/33] ، وهذه اللام هي لام الجحود ، والمشهورة فيها أنْ تكون مكسورة ، وفتحها لهجة عكل وبني العنبر من تميم[221] . ووردت في قراءة أبي السمّال آية واحدة ، قرأها بزيادة تاء التأنيث على الحرف الشبيه بالزائد (ربّ)[222] ، وذلك في قوله تعالى ((رُبما يَودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمينَ))[الحجر/2]؛ إذ قرأه هكذا : (رُبّتما) بتشديد الباء وزيادة التاء ، والقراءة التي قرأبها ابو السمّال هي أحدى اللهجات الست عشرة التي قيلت في(ربّ)[223].

الخاتمــة:-

أبو السمّال العدوي : هو قعنب بن هلال بن ابي قعنب البصري العدوي ، وبعض المؤلفات التي ترجمت له قد أخطأت في كنيته ، فكانت تكنيه بأبي السماك . والمعلومات التي وصلت الينا عن حياته كانت قليلة جداً ومحدودة ، ولاتكاد تشفي الغليل . ويعد الذهبي أفضل من ترجم له ؛ إذ ذكر معلومات تتصل بحياته ، لم تكن موجودة في الكتب الاخرى التي ترجمت له . وكان له مذهب في قراءة القرآن الكريم ، خالف فيه جمهور القراء ، رواه عنه أبو زيد الانصاري ، وارجعوا سند قراءاته إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب . عاصر أبو السمال بعض الاسماء اللامعة في مجالي : النحو ، والقراءة . وكان على معرفة جيدة بمسائل النحو المتداولة في عصره، وتوفي في حدود سنة 160هـ . وقد وافقت قراءته قراءة الجمهور – في جانب بارز منها – في الصياغة ، واقتصر الخلاف بينهما على الحركة الاعرابية. ونظرة سريعة في القراءتين ، تبين لي أنّ هذه المخالفة تنحصر في حركتين ، هما : الرفع ، والنصب . ولم أجد لابي السمّال قراءة بالكسر ، لها حركة مخالفة في قراءة الجمهور ، بيد أن هناك كلمة واحدة في سورة الاحزاب قرأها أبو السمّال بالكسر على نية الجزم ، وجاءت في قراءة الجمهور بالفتح . ولم تقصر مخالفة قراءته لقراءة الجمهور على الحركة الاعرابية، وانما نجد هذه المخالفة تتمثل في جانب بارز منها في الاسماء والافعال والادوات . وقد انحصر الخلاف بين القراءتين في الاسماء على شيئين ، هما : تغيير الصياغة تقديماً وتأخيراً ، وجعل ما هو اسم للحرف فعلاً .ومما يدخل في تغيير صورة الفعل في قراءته : قراءته بعض الافعال المبنية للمجهول أو المعلوم على نحو مخالف لقراءة الجمهور ، مما أدىّ إلى اختلاف صورة الاسناد فيها . واما اختلاف قراءة الادوات فواضح كل الوضوح في قراءته ، واتخذ عنده هذا المظهر ثلاث صور ، هي : إثبات أداة مغايرة للاداة المذكورة في قراءة الجمهور ، وتحريك الاداة بحركة مخالفة لقراءة الجمهور ، فضلاً على زيادة حرف على الاداة لم تشتمل عليه القراءة الاخرى .

الهوامش

(1) ينظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والمصادر ، للذهبي : 266/1 ،307 ،352 .
(2) ينظر لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني : 557/4.
(3) ينظر دائرة معارف القرن العشرين ، لمحمد فريد وجدي : 897/7.
(4) ينظر معرفة القراء الكبار : 214/1- 296.
(5) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري: 27/2.
(6) معرفة القراء الكبار : 307/1.
(7) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء : 27/2.
(8) معرفة القراء الكبار : 307/1
(9) المصدر نفسه : 266/1.
(10) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(11) بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة ، للسيوطي : 271/2.
(12) معرفة القراء الكبار : 352/1.
(13) ينظر قراءة ابي بن كعب ، للدكتورة خولة الديلمي : 27.
(14) ينظر شرح الاشموني : 154/1.
(15) ينظر المحرر الوجيز ، لابن عطية : 111/1 ، شرح الاشموني : 154/1.
(16) معاني القرآن واعرابه ، للزجاج : 87/1.
(17) مجمع البيان ، للطبرسي : 33/1.
(18) المحتسب ، لابن جني : 145/1.
(19) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك : 203/1 ، شرح التصريح ، للشيخ خالد الازهري :1/ 173.

(20) ينظر مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن ابي طالب : 83/1.
(21) ينظر مجاز القرآن ، لابي عبيدة : 35/1، معاني القرآن للاخفس الاوسط : 215/1.
(22) ينظر أمالي ابن الشجري : 112/1، شرح المفصل، لابن بعيش : 65/2، 391-392.
(23) البحر المحيط ، لأبي حيان الاندلسي : 267/1.
(24) المصدر السابق ، والصفحة نفسها .
(25) الكشاف ، للزمخشري : 119/1.
(26) روح المعاني ، للالوسي: 209/1.
(27) الجامع لاحكام القرآن , للقرطبي: 168/1-169، البحر : 266/1-227، روح المعاني : 208/1-209.
(28) المحرر: 110/1، فتح القدير ، للشوكاني : 69/1.
(29) إعراب القرآن ، للنحاس : 40/1.
(30) المحّرر: 100/1
(31) فتح القدير : 69/1.
(32) معاني القرآن للفراء : 22/1
(33) ينظر مجمع البيان : 133/1.
(34) ينظر همع الهوامع ، للسيوطي : 485/1.
(35) ينظر مجمع البيان : 133/1-134.
(36) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : 935/1، شواذ القراءات ، للكرماني : 409.
(37) زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين الجوزي : 5/7
(38) الكتاب: 101/1، التبيان للعكبري : 1907/2 ، روح المعاني : 157/12.
(39) التبيان للعكبري: 1907/2، الجامع لاحكام القرآن : 97/15، شرح الاشموني : 271/1.
(40) ينظر إعراب القرآن للنحاس : 34/4، شرح المفصل :269/1.
(41) ينظر مغني اللبيب : 248، روح المعاني : 157/12.
(42) شرح التصريح : 269/1.
(43) البحر المحيط : 139/8.
(44) معاني القرآن للفرّاء : 88/3-89، التبيان للطوسي : 394/9.
(45) معاني القرآن ، للفراء :89/3.
(46) ينظر معاني القراءات ، للأزهري: 463، الحجة للقراء السبعة ، لابي علي الفارسي : 423/3، زاد المسير : 257/7.
(47) ينظر الكشاف : 631/4، شواد القراءات للكرماني : 491.
(48) ينظر المحرر: 391/5 ، فتح القدير : 401/5.
(49) معاني القرآن للفراء : 116/2.
(50) ينظر البحر المحيط : 359/8، روح المعاني : 126/15.
(51) الكتاب : 413/2.
(52) مشكل إعراب القرآن : 77/2، الكشاف : 631/4، الجامع لاحكام القرآن : 39/19.
(53) الجامع لاحكام القرآن : 90/17، فتح القدير : 156/5.
(54) ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 259/4، مشكل إعراب القرآن : 700/2، زاد المسير : 296/7.
(55) ينظر الكشاف : 426/4، البحر المحيط : 189/8.
(56) أمالي ابن الشجري : 80/2.
(57) شرح التصريح : 448/1.
(58) المحتسب: 349/2.
(59) شواذ القراءات : 456، فتح القدير :160/5.
(60) شرح الاشموني : 434/1، روح المعاني :93/14.
(61) الكشاف :430/4، البحر: 182/8.
(62) ينظر أمالي ابن الشجري : 91/2-92.
(63) المصدر السابق : 93/1، التبيان للطوسي : 460/9.
(64) ينظر الكتاب : 201/1، المحتسب : 350/2، المغني : 556.
(65) مشكل إعراب القرآن : 702/2.
(66) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، شرح الاشموني : 434/1.
(67) شرح التسهيل : 74/1،شرح التصريح : 401/1، همع الهوامع :106/1.
(68) الجامع لاحكام القرآن :10/17، البحر :188/8، فتح القدير : 64/5.
(69) ينظر شرح التسهيل : 74/2، شرح التصريح : 455/1.

(70) ينظر شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : 367/1، شرح التسهيل : 75/2 .
(71) المحتسب : 352/2-353.
(72) شرح جمل الزجاجي : 367/1.
(73) المحتسب : 352/2.
(74) ينظر شرح التصريح : 455/1.
(75) مختصر شواذ القراءات، لابن خالويه : 75، شواذ القراءات : 578.
(76) التبيان للطوسي : 455/6.
(77) معاني القرآن للفراء : 373/2.
(78) معاني القرآن للزجاج : 98/2.
(79) التبيان للعكبري : 815/2.
(80) شرح المفصل : 404/1.
(81) البحر المحيط : 415/8، فتح القدير : 471/5.
(82) معاني القرآن ، للزجاج : 311/4، الجامع لاحكام القرآن : 132/19.
(83) ينظر مشكل إعراب القرآن : 799/2.
(84) معاني القرآن ، للفراء : 233/3.
(85) إعراب القرآن للنحاس : 181/5.
(86) معاني القرآن ، للزجاج : 311/4.
(87) مشكل إعراب القرآن : 799/2.
(88) ينظر الجامع لاحكام القرآن : 189/19، فتح القدير : 514/5.
(89) التبيان للطوسي : 317/10، الكشاف : 718/4.
(90) مشكل إعراب القرآن : 809/2، فتح القدير : 514/5.
(91) البحر المحيط : 444/8.
(92) فتح القدير : 514/5 ، روح المعاني : 299/15.
(93) معاني القرآن ، للفراء : 253/3.
(94) المحّرر : 462/5.
(95) الجامع لاحكام القرآن : 189/19.
(96) شواذ القراءات : 115.
(97) إعراب القرآن للنحاس: 168/1.
(98) مشكل إعراب القرآن : 162/1.
(99) الجامع لاحكام القرآن : 71/4.
(100) الكشاف: 364/1، أمالي ابن الشجري .
(101) مشكل إعراب القرآن : 162/1، البحر المحيط : 512/2.
(102) الجامع لاحكام القرآن : 172/18، فتح القدير : 349/5، روح المعاني : 50/15.
(103) مجاز القرآن : 267/2.
(104) إعراب القرآن للنحاس : 5/ 104.
(105) البحر المحيط : 307/8.
(106) شرح التسهيل : 558/2، شرح التصريح : 426/1.
(107) شرح التسهيل : 59/2.
(108) معاني القرآن ، للزجاج : 269/4.
(109) همع الهوامع : 523/1.
(110) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(111) شواذ القراءات : 287، الجامع لاحكام القرآن : 255/1.
(112) البحر المحيط : 115/6، روح المعاني : 253/8.
(113) الجامع لاحكام القرآن : 255/10، االبحر االمحيط : 115/6.
(114) الكشاف : 691/2.
(115) البحر المحيط : 124/6، روح المعاني : 270/8.
(116) المحّرر : 519/3.
(117) الكشاف : 696/2.
(118) معاني القرآن للفراء : 146/2.
(119) معاني القرآن للزجاج : 134/3.
(120) ينظر الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : 132.

(121) معاني القراءات للازهري : 268، التبيان للطوسي : 48/7.
(122) مشكل إعراب القرآن : 442/1، مجمع البيان : 344/6.
(123) ينظر زاد المسير : 108/25.
(124) المغني في القراءات العشر المتواترة , للدكتور محمد سالم محيسن: 370/2.
(125) الحجة في القراءات السبع : 123، الحجة للقراء السبعة : 89/3، التبيان للعكبري: 849/2.
(126) الكشاف : 594/4، فتح القدير : 354/5.
(127) معاني القرآن للزجاج : 270/4، زاد المسير : 113/8.
(128) سر صناعة الاعراب ، لابن جني : 192/2.
(129) إعراب القرآن للنحاس : 179/2.
(130) المحتسب : 123/2.
(131) الحج /35.
(132) المحتسب : 123/2.
(133) التبيان للعكبري : 1089/2.
(134) أثر القرآن والقراءات في النحو العري ، للدكتور محمد سمير اللّبدي:321.
(135) شرح التسهيل : 76/1.
(136) ينظر همع الهوامع: 162/1-164، حاشية الصبّان :133/1.
(137) زاد المسير : 362/5، البحر المحيط : 393/6، روح المعاني : 274/9.
(138) ينظر إعراب القرآن للنحاس: 937/3-938.، المحرر: 160/4، مجمع البيان : 217/17.
(139) المحتسب : 143/2، الكشاف : 204/3.
(140) ينظر شرح الاشموني : 431/1، همع الهوامع: 348/1، فتح القدير :4/4
(141) الجامع لاحكام القرآن :107/12.
(142) الكشاف : 203/3.
(143) روح المعاني : 247/9.
(144) الكتاب : 192/1.
(145) المصدر السابق : 197/1.
(146) ينظر إعراب القرآن للنحاس : 104/3، زاد المسير : 362/5.
(147) ينظر معاني القرآن للفراء : 244/2، معاني القرآن ، للزجّاج:248/3.
(148) المحّرر: 160/4.
(149) مختصر شواذ القراءات : 119، فتح القدير : 347/4.
(150) الكشاف: 521/3، روح المعاني : 187/11.
(151) مجمع البيان : 154/8، فتح القدير : 347/4.
(152) التبيان للعكبري : 1506/2، البحر المحيط : 222/7.
(153) إعراب القرآن للنحاس : 248/3.
(154) المحتسب : 223/2.
(155 إعراب القرآن للنحاس : 248/3.
(156) الكشاف : 521/3.
(157) الجامع لاحكام القرآن : 115/4.
(158) مختصر شواذ القراءات :78.
(159) البحر المحيط : 66/7، فتح القدير : 253/4، روح المعاني:154/12.
(160) مشكل إعراب القرآن : 622/2، الكشاف:67/4،الجامع لاحكام القرآن:94/15.
(161) ينظر معاني القرآن للنحاس: 73/6، إعراب القرآن للنحاس: 33/4.
(162) ينظر معاني القرآن للفراء: 396/2.
(163) معاني القرآن للنحاس: 73/6 ، إعراب القرآن للنحاس : 33/4.
(164) معاني القراءات، للازهري:414.
(165) التبيان للطوسي : 54/8، مجمع البيان : 341/8.
(166) البحر المحيط : 302/8.
(167) المحّرر: 345/5.
(168) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، الجامع لاحكام القرآن : 146/18.
(169) البحر المحيط : 302/8.
(170) إعراب القرآن للنحاس : 93/5.

(171) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(172) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
(173) البحر االمحيط : 254/6.
(174) الحجة للقراء السبعة : 154/3، المحرر: 61/4، زاد المسير : 234/5.
(175) فتح القدير : 474/3.
(176) مختصر شواذ القراءات : 105.
(177) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، معجم القراءات القرآنية: 390/6.
(178) البحر المحيط : 475/6.
(179) المصدر نفسه : 241/6، روح المعاني : 539/8.
(180) روح المعاني :539/8.
(181) المحّرر: 51/4.
(182) البحر المحيط : 241/6.
(183) المحّرر: 51/4.
(184) معاني القرآن للفراء : 186/2، روح المعاني : 539/8.
(185) إعراب القرآن للنحاس : 390/3، مشكل إعراب القرآن : 468/2، معاني القراءات : 297.
(186) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : 585/2، التبيان للعكبري : 896/2.
(187) البحر المحيط : 293/7.
(188) روح المعاني : 358/11.
(189) البحر المحيط : 293/7.
(190) ينظر معجم القراءات القرآنية : 176/1.
(191) الكشاف:781/4، فتح القدير : 609/5.
(192) زاد المسير : 310/8، الجامع لاحكام القرآن: 111/20.
(193) البحر االمحيط : 502/8، روح المعاني : 446/15.
(194) المحّرر : 206/5، روح المعاني : 62/14.
(195) مشكل إعراب القرآن :695/2، البحر : 165/8.
(196) المحّرر: 264/5، شواذ القراءات : 465.
(197) ينظر همع الهوامع : 446/2-448.
(198) المحتسب:183/1، الكشاف : 171/1، شرح الاشموني : 379/2 .
(199) ينظر المغني : 70، شرح الاشموني : 378/2-379.
(200) الكشاف : 171/1، روح المعاني : 335/1.
(201) البحر المحيط : 492/1.
(202) مجمع البيان : 317/1، البحر المحيط : 492/1.
(203) الكشاف : 171/1.
(204) روح المعاني : 334/1.
(205) ينظر معاني القرآن ، للاخفش الاوسط : 326/1.
(206) التبيان للطوسي : 366/1.
(207) مشكل إعراب القرآن: 105/1، الجامع لاحكام القرآن :28/2.
(208) المحرّر: 185/1.
(209) روح المعاني : 335/1.
(210) الكشاف : 654/4، فتح القدير : 429/5.
(211) شواذ القراءات : 495
(212) روح المعاني : 169/15.
(213) همع الهوامع : 178/3.
(214) الكشاف : 654/4.
(215) فتح القدير : 429/5
(216) ينظر معاني القرآن للفراء : 214/3، الجامع لاحكام القرآن: 80/19.
(217) إعراب القرآن للنحاس : 152/5، المغني : 66.
(218) أمالي ابن الشجري : 128/3.
(219) إعراب القرآن للنحاس : 152/5.
(220) ينظر أمالي ابن الشجري : 129/3-130، المغني : 66.
(221) ينظر البحر المحيط : 483/4، معجم القراءات القرآنية : 287/3.

(222) معجم القراءات القرآنية : 532/4.
(223) المغني : 139.

روافـــــد البحث

1- القرآن الكريم
2- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، للدكتور محمد سمير نجيب اللبّدي،ط1، دار الكتب الثقافية – الكويت 1978م.
3- إعراب القرآن ، المنسوب للزجّاج (ت311هـ)، تحقيق إبراهيم الابياري ، ط3، مطبعة اسماعيليان – قم 1416هـ .
4- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس (ت338هـ) ، ط1، دار احياء التراث العربي – بيروت, 2005م.
5- الامالي ، لابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي ، ط1، مطبعة المدني – مصر 1992م.
6- البحر المحيط ،لأبي حيان الاندلسي (ت745هـ)، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معّوض، والدكتور زكريا عبد الحميد النواي ، والدكتور احمد النجولي الجمل ، ط2،دار الكتب العلمية- بيروت 2007م.
7- بغية الوعاة في الطبقات اللغويين والنحاة ،لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2004م.
8- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، مطبعة عيسى الحلبي – مصر 1976م.
9- التبيان في تفسير القرآن ، للطوسي (ت460هـ)، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ، مطبعة النعمان – النجف 1957-1963م.
10- الجامع لاحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي (ت671هـ)، تحقيق سالم مصطفى البدري ، ط2، دار الكتب العلمية – بيروت 2004م.
11- حاشية الصّبان على شرح الاشموني ، لمحمد بن علي الصبّان(ت1206هـ)،تحقيق ابراهيم شمس الدين ، ط1،دار الكتب العلمية- بيروت1997م.
12- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت370هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي،ط1، دار الكتب العلمية- بيروت 1999م.
13- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق كامل مصطفى الهنداوي ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2001م.
14- دائرة معارف القرن العشرين ، لمحمد فريد وجدي ، ط3، دار المعرفة – بيروت ، د.ت .
15- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني ، للالوسي (ت1270هـ)،تحقيق علي عبد الباري ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2005م.
16- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين بن الجوزي(ت597هـ)، تحقيق احمد شمس الدين، ط2،دار الكتب العلمية –بيروت 2002م.
17- سر صناعة الاعراب ، لابن جني (ت392هـ) ، ط2، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل ، واحمد رشدي شحانه عامر ، دار الكتب العلمية –بيروت 2007م.
18- شرح الاشموني ، لابي الحسن نور الدين الاشموني (ت900هـ)، تحقيق حسن حمد ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1998م.
19- شرح التسهيل ، لابن مالك (ت672هـ)، تحقيق محمد عبد القادرعطا، وطارق فتحي السيد ، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت2001م.
20- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الازهري(ت905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السّود ،ط2، دار الكتب العلمية – بيروت2006م.
21- شرح الجمل (الجزء الأول) لابن عصفور الاشبيلي (ت699هـ)، تحقيق الدكتور صاحب ابو جناح ، مؤسسة دار الكتب – جامعة الموصل 1980م.
22- شرح المفصل لابن يعيش(ت643هـ)،تحقيق الدكتور اميل بديع يعقوب ، ط1،دار الكتب العلمية – بيروت2001م.
23- شواذ القراءات ، لرضي الدين الكرماني (من علماء القرن السادس الهجري)، تحقيق الدكتور شمران العجلي، ط1، مؤسسة البلاغ- بيروت 2001م.
24- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري (ت833هـ)، نشرج. برجشتراسر،مطبعة السعادة – مصر1933م.

25- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدرايةمن علم التفسير ، للشوكاني(ت1250هـ)، تحقيق احمد عبد السلام ، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت 1996م.
26- قراءة أبي بن كعب ، للدكتورة خولة عبيد خلف الدليمي،ط1،دار الكتب العلمية- بيروت 2007م.
27- الكتاب ، لسيبويه(ت180هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1999م.
28- الكشاف، لجار الله الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، ط3، دار الكتب العلمية – بيروت 2003م.
29- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ط2، دار الفكر – بيروت 2003م.
30- مجاز القرآن ، لابي عبيدة (ت210هـ)، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين،ط1، مطبعة السعادة – مصر 1954-1962م.
31- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي(من علماء القرن السادس للهجري)، تحقيق لجنة من العلماء، ،ط1،منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات – بيروت 1995م.
32- المحتسب في تبيين وجوه القراءات والايضاح عنها ، لابن جني (ت392هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا،ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1998م.
33- المحّرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الاندلسي(ت546هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2001م.
34- مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع ، لا بن خالويه (ت370هـ)، نشر برحشتراسر ، تقديم آثر جفري ، دار الهجرة – مصر 1934م.
35- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب (ت437هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الحرية – بغداد 1975م.
36- معاني القراءات ، للازهري (ت370هـ)، تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1999م.
37- معاني القرآن ، للفرّاء(ت207هـ) ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980، 2001، 2002م.
38- معاني القرآن ، للاخفش الاوسط (ت215هـ)، تحقيق الدكتور عبد الامير الورد، ط1، مكتبة النهضة العربية – بيروت 1985م.
39- معاني القرآن، للزجّاج (ت311هـ) ، تحقيق أحمد فتحي عبد الرحمن ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت 2007م.
40- معاني القرآن الكريم ، لأبي جعفر النحاس (ت338هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني ، ط1، مطابع الندوة- مكة المكرمة 1989م.
41- معجم القراءات القرآنية، للدكتور عبد اللطيف الخطيب ، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر – دمشق 2002م.
42- معرفة القراء الكبار على الطبقات والامصار ، للذهبي (ت748هـ)، تحقيق الدكتور طيّار آلتي قولاج ، ط1، منشورات مركز البحوث الاسلامية ، التابع لوقف الديانة التركي – استنبول 1990م.
43- المغني في القراءات العشر المتواترة ، للدكتور محمد سالم محيسن ، ط2، دار الجيل – بيروت 1988م.
44- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، لابن هشام الانصاري (ت761هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط1،دار الفكر – بيروت 2005م.
45- همع هوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي(ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين ،ط1،دار الكتب العلمية – بيروت 1998م.